الفصل الثامن

العولمة وآثارها على التنمية

الاقتصادية في الدول النامية والوطن العربي

تشكل الاتجاهات نحو العولمة ، عولمة الاقتصاد والإعلام والاتصالات ، وحتى الثقافة ومختلف جوانب الحياة السمة الرئيسية للتطور على مشارف القرن الحادي و العشرين ، وبمرور الزمن تزايدت الدعوة إليها حيث بدأت ملامح ومرجعيات خصائص هذه الظاهرة تتسارع لتشكل الهندسة الجديدة للاقتصاد .

هذه الظاهرة هي وليدة التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي ، وكذلك التحولات الجذرية في النظام العالمي خلال العقدين الأخيرين ، من القرن العشرين ، وقد ساهمت ثورة العلم و التكنولوجيا والتطور الهائل في منظومات الاتصالات والخدمات الإعلامية في تكريس العولمة أمرا واقعا اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا وإذا كانت قد ولدت مع بداية عقد التسعينات فإن جذورها تعود إلى بداية انهيار المدرسة الكينزية وعودة المدرسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة مع بداية الثمانينات .

- إن العولمة كمظهر لتطور النظام الرأسمالي تعني الانتقال من الاقتصاد الدولي الذي تتكون خلاياه القاعدية من اقتصاديات متنافسة ومتمركزة على الذات إلى الاقتصاد العالمي القائم على النظم الاقتصادية و المؤسسات الاقتصادية الكونية وعلى سلطة القرار الاقتصادي الكوني.

وعلى الرغم من الصورة الوردية التي يرسمها كثير من الخبراء والاقتصاديين عن العولمة والنتائج الإيجابية المنتظرة من ورائها ، إلا أن تلك الصورة تظل ناقصة بل مشوهة ما لم يكتمل التحليل بإبراز الجانب الآخر للعولمة وكشف الشروخ وراء الواجهة اللماعة بتبيان آثار هذه الظاهرة على اقتصادياتنا نحن البلدان العربية إذ خلال السنوات الخمس الأخيرة أمكن رؤية نوع آخر من القرية الكونية تتسع فيها الهوة الاقتصادية أكثر فأكثر بين الدول الغنية التي تزداد غنى وأخرى فقيرة تزداد فقرا.

- وعلى ضوء هذه المعطيات ونظرا لأهمية هذه الظاهرة التي أضحت الهاجس الطاغي في المجتمعات المعاصرة وبتعاظم تأثيرها على باقي بلدان العالم وخاصة النامية منها قمنا بصياغة الإشكالية المطروحة ملخصة في الأسئلة التالية :

ما حقيقة العولمة ؟ وما هي وضعية البلدان النامية في ظل هذه الظاهرة وأين هو موقع البلدان العربية عموما والجزائر على وجه الخصوص في مربع العولمة ؟ وكيف يمكن لها رفع التحدي أمام التأثيرات السلبية لهذا النظام الدولي الجديد ؟

I- ماهية العولمة ووضعية البلدان النامية في ظل هذه الظاهرة

I- مفهـــوم العولمـــة :

إنه من الصعوبة بمكان إعطاء تعريف دقيق للعولمة بسبب كثرة التعريفات بشأنها إلا أنه مع ذلك بإمكان الإشارة إلى بعض منها من خلال آراء بعض العلماء و المفكرين الاقتصاديين :

1- يعرفها صبحي غندور بقوله " أن العولمة هي الخيار الآخر أمام الشعوب التي لا تريد الصدام الحضاري مع أمريكا وهنا الاختيار بين الترهيب أي صدام الحضارات أو الترغيب بالانضمام إلى الحضارة الواحدة و هو تماما كالتمييز بين الحرب و الاستسلام ".

2- ويعرفها عبد الصبور شاهين : إن العولمة جريمة أو مؤامرة تقضي على الخصوصية التي تميز الشعب وهي أولا وأخيرا قدر مفروض على المعولين لصالح العالين.

3- ويعرفها المفكر العربي إحسان بوحليقة بقوله : العولمة غطاء قانوني يجيز لأمريكا اكتساح العالم .[1]

4- أما الاقتصادي(Alonse Gamo 1997 P1) فيرى أنها زيادة في التجارة الدولية والروابط المالية التي دعمها التحرير الاقتصادي و التغيرات التكنولوجية.

5- وتعكس العولمة عند (SAFDI 1996 P2) تقارب الروابط بين هياكل الإنتاج و الأسواق المختلفة وتشكل عمليتها على تكثيف الروابط بين الاقتصاديات المختلفة من خلال تدفق السلع و الخدمات و الاستثمار وعوامل الإنتاج عبر الحدود.

6- وتتمثل في وجهة نظر (Harris 1993 P755) في الاهتمام بصفة عامة بزيادة تدفق الإنتاج والتوزيع و تسويق السلع و الخدمات كما تتمثل في التطورات التي لها تأثير عميق على موضوع الاقتصاد ككل والاقتصاد الدولي بشكل خاص.[2]

7- وينصرف مفهوم العولمة عند عمر و محي الدين من خلال مجموعة من المؤشرات يغلب عليها الطابع الاقتصادي :

أ- انهيار نظام بريتن وودز.

ب- عولمة النشاط الإنتاجي.

ج- عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال.

د- تغير مراكز القوى العالمية وهيكل الاقتصاد العالمي. [3]

8- أما المنظمات الدولية فإنها تعرفها " عبارة عن انفتاح الاقتصاديات الوطنية والإقليمية على بعضها البعض في إطار تبادل غير قصير للسلع و الخدمات ورؤوس الأموال وذلك وفق إستراتيجيات بعيدة المدى

([1]) بلقاسم سلاطنية ، حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، العدد 12 ، 1999 .

([2]) عمر صقر ، العولمة قضايا الاقتصادية المعاصرة ، الجامعة ، طبع ، نشر ، توزيع ، ص 5 - 6.

([3]) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و اقتصاديات البنوك ، الدار الجامعة طبع ، نشر ، توزيع ، الإسكندرية ، 2001 ، ص 19.

يمكن من خلالها تحقيق عمليات التجانس و التقارب و الاندماج الدولي للاقتصاديات الوطنية عبر مجموعة من التكتلات و المؤسسات بالاعتماد على قواعد وأنظمة محدودة " [4]

2- خصائص و أسباب ظهور العولمة :

للعولمة خصائص رئيسية تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية لعل أهم هذه الخصائص ما يلي:

2-1 **سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية :** إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق واقترانها بالديمقراطية واتخاذ القرارات في إطار من التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وتعميق فكرة القدرة على الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة وبأحسن جودة والبيع بسعر تنافسي بأقل وقت ممكن حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب اكتسابها عند التعامل في ظل العولمة حيث أن العالم يتحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف فيه نمط تقسيم العمل الدولي يتفق مع عالمية الإنتاج وعالمية الأسواق.

2-2 **ديناميكية مفهوم العولمة :** تتأكد هذه الديناميكية يوما بعد يوم بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائمة حاليا و في المستقبل فحتى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها تسعى بكل قوة لامتلاك القدرات التنافسية لكي تستطيع منافسة باقي الأطراف الأخرى و التي تخطو خطوات وثابة نحو المستقبل مثل الصين. وتتعمق ديناميكية العولمة في سعيها إلى إلغاء الحدود السياسية و التأثير على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، كما يمكن أن نراها أيضا في ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم و من قبل الخاسرين في تلك الأوضاع خاصة في الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

2-3 **تزايد الاتجاه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل :** يعمق هذا الاتجاه ما أسفرت عنه تحولات عقد التسعينات من اتفاقات تحرير التجارة العالمية و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال مع وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية حيث يتم في ظل العولمة إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه ذلك من تزايد احتمالات التأثير و التأثر المتبادلين وإيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه العملية الإنتاجية خاصة الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد كما أصبح امتلاك القدرة التنافسية الركيزة الأساسية في مجال التبادل التجاري وهو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل و الذي يعني تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة، ويؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في اتجاهين بين كل بلد وآخر أو بين مجموعة وأخرى فإذا كانت التبعية الاقتصادية تنطوي على تأثير أحد الطرفين على الآخر وبالتالي يكون أحدهما تابعا والآخر متبوعا فإن الاعتماد الاقتصادي المتبادل يعني وجود تأثير من كلا الطرفين على الآخر يكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت. [5]

---

(4) مهاديات تهديدات العولمة للوطن العربي ، مقال منشور بآراء ومناقشات مجلد المستقبل العربي ، مجلد دراسات الخليج و الجزيرة العربية ، جامعة الكويت ، 2002 العدد 276 ص 153

(5) عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، بتصرف ، ص: 22، 23، 24 .

4-2 **وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :** تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي خاصة المنتج ذو الطبيعة الصناعية حيث نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات و الأجهزة الكهربائية يتم تجميع مكوناتها في أكثر من دولة بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في صنع أحد المكونات فقط، و يرجع ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة و كذا الثورة التكنولوجية. ومن أهم الأنماط الجديدة لتقسيم العمل ظهور هذا الأخير بين البلاد المختلفة في نفس السلعة وأصبح من المألوف بل و الغالب ظهور نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد و هو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة كأن تجزأ السلعة الواحدة وهذا النوع من التخصص أصبح من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلدان الصناعية و النامية . وعليه أصبح من الممكن أمام الكثير من الدول النامية فرصة لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات حيث تتجه الأنظار الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدولة باكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع

.2-5 **تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات :** تعتبر الشركات عابرة القوميات عالمية النشاط في كل معانيها أحد السمات الأساسية للعولمة فهي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة وتأكيد ظاهرة العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و المالية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية .

ومن المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات العالمية ما يلي :

1- أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسيات في العالم يبلغ إجمالي إيراداتها حوالي 45 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تستحوذ في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم .

2- حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الشركات.

3- لدى الشركات المتعددة الجنسيات حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي من الأصول السائلة من الذهب و الإحتياطات النقدية الدولية المتوافرة .

4- الدور القائد الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات في الثورة التكنولوجية التي يرجع معظمها لجهود البحث و التطوير التي قامت بها هذه الشركات .

ولعل من الواضح أن هذه المؤشرات وغيرها توضح تماما الدور المتعاظم للشركات المتعددة الجنسيات في العولمة. (6)

6-2 تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة : أصبحت هناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية و المالية و التجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم و هذه المؤسسات هي:

1- صندوق النقد الدولي والمسؤول عن إدارة النظام النقدي للعولمة.

2- البنك الدولي و توابعه المسؤول عن إدارة النظام المالي للعولمة.

3- منظمة التجارة العالمية المسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة.

ويلاحظ على هذه المؤسسات العالمية في العقد الأخير من القرن العشرين أنها تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها .

7-2 تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية : حيث أدت العولمة إلى إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية و المالية حيث اضطرت الحكومات في مختلف بلدان العالم إلى إلغاء قوانين التحكم في السوق و تطبيق قوانين تحرير الأسواق حتى قبل أن تتمكن من إيجاد وسائل رقابية جديدة ولعل مبعث ذلك أن استيعاب الدولة تتمثل في اكتساب ثقة الأسواق العالمية غير أن ثمن هذا التحول في دور الدولة كان باهظا لأنه نتج عن تضعضع سلطة الدولة. (7)

الأسباب التي أدت إلى ظهور العولمة :

تعتبر العولمة نتاج لعوامل عديدة أدت لظهورها منذ منتصف الثمانينات ، من هذه العوامل ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي وثقافي لكننا سنتطرق إلى أهم العوامل الاقتصادية دون إنكار أهمية بقية العوامل في تأثيرها على العولمة .

1-انخفاض القيود على التجارة و الاستثمار : أصبحت الدول بعد الحرب العالمية الثانية تعتمد على الضرائب الجمركية في تنظيم التجارة و تم تحقيق تقدم في تحرير التجارة الدولية في ظل رعاية الجات، وبعد عدة مفاوضات خفضت الضرائب الجمركية على السلع الصناعية في الدول المتقدمة من 40 % عام 1940 إلى أقل من 10 % في المتوسط بعد جولة طوكيو عام 1979 حيث بلغت 6 % للإتحاد الأوربي 4.4 % لليابان و 4.9 % للولايات المتحدة.

لكن مع بداية التسعينات ونظرا لأن الدول المتقدمة ملتزمة بتخفيض ضرائبها الجمركية في إطار مفاوضات الجات فإنها لجأت إلى تطبيق الحماية غير التعريفية.

أما بالنسبة للدول النامية فقد اختلف الوضع فقد استمرت القيود التعريفية وغير التعريفية في كثير من الدول النامية حتى مع قيام بعض الدول بتطبيق التحرير الاقتصادي بدرجة كبيرة مثل المكسيك.

و تعتبر اتفاقيات دورة أورجواي خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية ، تتميز بأنها أكبر الجولات من حيث عدد الدول التي شاركت فيها حيث بلغت فيها 117 دولة منها 87 دولة نامية ومن ثمة يمكن النظر إلى

---

(7) مرجع سابق ، ص 27

العولمة التي بدأت في منتصف الثمانينات على أنها تطور في عمليات التكامل العالمي ويرجع جزء كبير من هذا النمو في معدل التجارة العالمية إلى انخفاض القيود على التجارة الدولية. (8)

2-التطور الصناعي بين الدول النامية وزيادة تكاملها مع السوق العالمي : يصف (Harris ,93) ما حققته الدول النامية من نمو في الفترة السابقة و الحالية كأحد أهم الأسباب للعولمة . كما يعتبر (Qureshi ,96) أن الدول النامية هي إحدى القوى الدافعة للعولمة حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات و الواردات) من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية زيادة سريعة من حوالي 33 % في منتصف الثمانينات إلى حوالي 43 % في منتصف التسعينات مع توقع أن تزيد عن 50 % في العقد القادم .ويرجع هذا إلى ما قامت به الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجيات التنمية كما زاد نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% عام 1985 إلى 29%عام 1995 كما ارتفعت التجارة بين البلدان النامية من 31% من إجمالي التجارة الدولية النامية 1985 إلى 37 % عام 1995

3-تكامل أسواق المال الدولية : تعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا أساسيا من مظاهر التكامل المالي الدولي كما أن صورة هذه الحركة ودرجاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بغرض كفاءة الأسواق المالية الدولية حيث تعد هذه الأسواق هي القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم و تأتي هذه التدفقات بين الدول أو خلال الأسواق المالية استجابة للاختلاف في معدات الفائدة على الأدوات و الأوعية المختلفة فيما بين الأسواق المختلفة بالإضافة إلى الاختلافات في درجات و أشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال .وبنهاية 1992 كانت 35 دولة نامية قد حررت بالكامل حساب رأس المال بداية بإلغائها القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري وتخليها على الرقابة على التدفقات المالية و خاصة الأجنبية عبر الحدود. ويعتبر(Brune ,95) أن النمو الكبير في أداء بعض أسواق الدول النامية معها في بعض الأحيان أكثر جاذبية من الاقتصاديات المتقدمة وذلك للمستثمر الذي يرغب في تنويع محفظته المالية.

4-زيادة أهمية تدفقات رأس المال الخاص و الاستثمار الأجنبي المباشر : ابتداء من منتصف الثمانينات بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم بالزيادة وبلغ تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول الصناعية أكثر من 4 أمثاله بين 1984 و1990 ثم انخفض خلال 1990 – 1992 لكنه عاود الانتعاش بقوة أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغ صافي تدفق رأس المال الخاص حوالي 150 مليار دولار سنويا في الفترة ما بين 1993 و1996 وتكاد تكون هذه التدفقات قد تضاعفت بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي للدول في الفترة ما بين 1985- 1996.

5-التقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل و الاتصالات : لقد ذكر(DOSI) أن التغيرات التكنولوجية هي أحد محركات العولمة كما أكد على أهمية هذا العامل (Abter and Janelle) ودور التقدم التكنولوجي في المواصلات و الاتصالات على تسارع عمليات العولمة. فقد حدث انخفاض كبير في تكلفة النقل

---

(8) عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 9 ، 10

و الاتصالات منذ عام 1930 كما انخفضت تكلفة النقل بين الدول المختلفة نتيجة للتقدم التكنولوجي ، وكذا ظهور الفاكس وشبكات الكمبيوتر الأمر الذي ساهم في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية. لكن(harris ,85) يحذر من استخدام التغيرات التكنولوجية كأحد العوامل المساهمة في العولمة بما يصاحب هذه التغيرات من استخدام للإنسان الآلي وغيره مما يقلل الطلب على العمل الأقل مهارة وبالتالي فإن منتجات الدول الكثيفة العمل غير الماهر ينخفض الطلب عليها نتيجة التقدم التكنولوجي ومن ثم يقل التكامل بين الدول المرتفعة الأجر و الدول المنخفضة الأجر .في حين ركز(Dunning ,97) على عاملين واعتبرها أكثر أهمية وهما :

العامل الأول : الضغوط على المنظمين من جانب المستهلكين و المنافسين ، الأمر الذي ترتب عليه ابتكار منتجات جديدة و تحسين في نوعية المنتجات القائمة مع تصاعد تكاليف البحوث و التطوير و قصر دورة حياة المنتج مما أجبر الشركات على البحث عن أسواق أوسع. (9)

العامل الثاني : يتمثل فيما أتبعه كثير من الدول سواء النامية أو الاشتراكية السابقة من تحرير الاقتصاديات حيث تخلت أكثر من 30 دولة عن التخطيط المركزي كنموذج لتخصيص الموارد النادرة كما حررت أكثر من 80 دولة تدفقات الاستثمار الأجنبي لها بالإضافة إلى إتباعها لسياسات التحويل نحو الخوصصة و القضاء على الإختلالات الهيكلية كل ذلك أدى إلى تشجيع تكامل الشركات عبر الحدود. (10)

3- أنـــــواع العولمـــــة الاقتصاديـــــة :

لعل المتتبع للتطورات المتلاحقة للعولمة يجد أن هناك مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية التي تحدث على نطاق واسع و المتمثلة في النمو السريع للمعاملات المالية وكذلك النمو السريع للاستثمار الأجنبي المباشر وبصفة خاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات و تصاعد الثورة التكنولوجية و تكامل نظم الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع .

والمتأمل في هذه التغيرات العالمية يكشف النقاب عن أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين من العولمة الإنتاجيه أو عولمة الإنتاج و العولمة المالية ويبدو من الضروري إيضاح كل نوع من خلال التحليل التالي :

أولا : عولمة الإنتاج :

يلاحظ أن عولمة الإنتاج تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما حدث بالنسبة للعولمة المالية وتتحقق عولمة الإنتاج بدرجة كبير من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين :

الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية :

حيث يلاحظ أن التجارة الدولية زادت بدرجة كبيرة خلال عقد التسعينات حيث بلغ نمو معدل التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج المحلي الإجمالي ، فعلى سبيل المثال زاد معدل التجارة العالمية حوالي 9 % عام 1995 بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5 % فقط وبالطبع زاد نصيب التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في

(9) مرجع سابق ، ص : 13، 14، 15 .
(10) مرجع سابق ، ص 15 .

obeikandl.com

زيادة الناتج العالمي. ويضاف إلى ذلك أن 90%من التجارة العالمية دخل في مجال التحرير. **الاتجاه الثاني و الخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر :**

حيث يلاحظ أن معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية، حيث كان معدل نمو الاستثمار المباشر يصل في المتوسط إلى حوالي 12%خلال عقد التسعينات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات في إحداث المزيد من العولمة و التي تعمل بدورها على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجيا و الأسواق

.ثانيا : العولمة المالية :

تعتبر العولمة المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية بحيث أصبحت أسواق رأس المال أكثر ارتباطا وتكاملا .

ويمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما :

1 - المؤشر الأول الخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول في عام 1980 بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100 % في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996 وإلى ما يزيد عن 200 % في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

2 – أما المؤشر الثاني والخاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي ، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد زادت عن 200 مليار دولار أميركي عام 1995.وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تزايد درجة تكامل الأسواق المالية فإنها لم تصل بعد إلى درجة التكامل في الأسواق السلعية أي أن العولمة المالية لا زالت في درجة أقل من العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج.

من ناحية أخرى نلاحظ أن جوهر عولمة الأسواق المالية هو تحرير حساب رأس المال ويقصد بذلك إلغاء الحظر على المعاملات في حساب رأس المال والحسابات المالية لميزان المدفوعات والتي تشمل المعاملات المتعلقة بمختلف أشكال راس المال مثل الديون وأسهم المحافظ المالية والاستثمار المباشر والعقاري والثروات الشخصية، ومن ثم قابلية حساب رأس المال للتحويل ترتبط بإلغاء القيود على معاملات النقد الأجنبي والضوابط الأخرى المرتبطة بهذه المعاملات.

وتفصيلا فإن العولمة المالية تتضمن تحرير للمعاملات التالية :المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق الاستثمارية.المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع

العقارات التي تتم محليا بواسطة غير المقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين [11] - المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري والمالي والضمانات و الكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل و التدفقات في الخارج .

- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية ، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل على القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.

- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو المنح أو الميراث أو تسوية الديون.

- المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجه للخارج أو على تصفية الاستثمار.

وتتلخص أهم العوامل المؤدية إلى العولمة المالية في الآتي :

- صعود الرأسمالية المالية.
- ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال.
- ظهور الابتكارات المالية.
- التقدم التكنولوجي.
- تأثير التحرير المحلي والدولي.
- نمو سوق السندات.
- إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية.

الخوصصة.

-

4- وضع البلدان النامية في ظل العولمة :

- يعيش قرابة 4.5 مليار إنسان في تلك الدول التي تدعى " الدول النامية " ، 80 % من الإنسانية هم فقراء 1.3 مليار إنسان يتوجب عليهم العيش بأقل من دولار واحد في اليوم ، أكثر من 800 مليون إنسان لا يجدون طعاما كافيا ، بينما 800 مليون أخرى يتوجب عليهم التخلي عن الرعاية الصحية ، وعلى الأقل هناك 840 مليون بالغا لا يستطيعون القراءة أو الكتابة.

وبصفة عامة فإن معظم دول العالم هي دول نامية باستثناء الدول المتطورة جدا في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، كندا واليابان. ودول العالم الثالث غير متجانسة إطلاقا ، إذ يمكن للمرء أن يقسم هذه الدول إلى خمسة نماذج للتطور :

- القوى الاقتصادية لجنوب شرق آسيا (ماليزيا ن هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، سنغافورة، تايلاند).

---

[11] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص : 33،32، 34

obeikandl.com

- الدول المصنعة حديثا ، ذات المراكز الصناعية القوية (المكسيك ، الأرجنتين ، البرازيل ، الهند ، الصين).
- دول أوبيك OPEC .
- دول المعسكر الشرقي أو دول العالم الثاني سابقا.
- الدول التابعة الأشد فقرا في العالم (إفريقيا ، جزء من أمريكا اللاتينية ، وآسيا). [12]

وعليه وفي ظل الصيغ المتداولة للعولمة ولتداعياتها من جهة ، ووجوب الاعتراف بحق هذه الدول في الثروة والرفاه من جهة أخرى يقودنا البحث إلى مختلف الآثار التي تخلفها العولمة على اقتصاد البلدان النامية.

II – العولمة وأثرها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية والنامية

فمن الآثار المختلفة للعولمة على الدول العربية والدول النامية الناتجة على تحرير التجارة العالمية نتيجة لاتفاقيات " جولة أورجواي " وكذلك تكامل الأسواق المالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر والتغيرات التكنولوجية يمكننا ذكر ما يلي : [13]

أولا : آثار العولمة الناتجة عن اتفاقيات " جولة أورجواي " لتحرير التجارة :

يرى كل من الباحثين David and Rahaman (1996) أن تبني الدول للسياسات ذات التوجه الخارجي يعد من العوامل المشجعة للنمو الاقتصادي ، كما يترتب على الانفتاح التجاري التوزيع الكفء للموارد نتيجة لأن الأسعار المحلية الآن تعكس الأسعار العالمية.

ويوضح كل من (Safedi and Paird.1996) أنه بتنفيذ اتفاقيات " جولة أورجواي " ستحصل زيادة في التجارة والاستثمار والدخل والرفاهية للدول النامية ، بسبب زيادة إمكانيات دخولها أسواق الدول المتقدمة، لكن المكاسب التي ستحصل عليها كل دولة من الدول النامية ستتفاوت كما ستحصل الدول النامية على مكاسب تحسن القواعد التي تحكم الاستثمار والتجارة من خلال الإصلاح المؤسسي في الدول النامية.

لكن يذهب (Zarouk. 1996) إلى أن اتفاقيات أورجواي سوف تحقق مكاسب للدول النامية كما ستلحق بها خسائر. تتمثل المكاسب في زيادة قدرة الصادرات من الدول النامية على دخول الأسواق العالمية وعليه إعادة

---

(12) جيرالد بوكسبورغر ، هارايد كليمنتا ، الكذبات العشر للعولمة – بدائل ديكتاتورية السوق ، ترجمة عدنان سليمان ، دار الرضا للنشر، الطبعة 1 ، 1999 ، ص : 158

(13) عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 18.

تخصيص الموارد في الدول النامية ، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وكذا إدماج عدة قطاعات مع بعضها مما يشجع العولمة على تدفق الاستثمارات إلى الدول النامية، أما الخسائر التي قد تلحق بالدول النامية فتتمثل في الآثار السلبية عليها كإمكانية زيادة أسعار الواردات الغذائية للدول النامية نتيجة خفض الدعم والإعانات في قطاع الزراعة ، ويتطلب تعظيم مكاسب الدول النامية من اتفاقيات أورجواي توافر مهارات إدارية وبنية أساسية ، وهو ما تفتقر إليه كثير من الدول ، وبوجه عام فمن المتوقع أن تكسب الدول ذات

الهياكل الاقتصادية المتفتحة على العالم ، وتلك القادرة على التكيف بسرعة مع التغيير في الظروف الدولية في حين تتضرر الدول التي كانت تتمتع بمزايا تفضيلية في التجارة ، وتلك التي تتعرض لتدهور في شروط تبادلاتها الدولية. وقد قامت منظمة الجات بتقدير الآثار المتوقعة لاتفاقيات جولة أورجواي، وقدرت دراسة (GAAT.1993) أن المكاسب السنوية في الدخل الحقيقي بحلول عام 2005 تتراوح بين 200 مليار$ إلى 670 مليار $ ، أي 1 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي قدرت مكاسب الدول النامية بـ 80 مليار$ ، أي حوالي 1.5 % من الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية، وفي دراسة أخرى للجات(GAAT.1994) قدرت الزيادة في الدخل العالمي الناتج عن تحرير التجارة أنه سيتراوح ما بين 109 مليار $ إلى 510 مليار $ وذلك بحلول عام 2005 ونصيب الدول النامية منها يبلغ 116 مليار $.

وبالنظر إلى المكاسب التي سوف تحصل عليها البلدان النامية نجد تفاوت في المكاسب بين تلك الدول ، بل ستلحق خسائر ببعضها. [14] فقد خلصت دراسة (Goldin and Vander Mensbrugghe) إلى أنه ستلحق خسائر تتراوح ما بين 0.1 % إلى 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي عام 2002 بالنسبة للصين ، أو أي دولة أو مجموعة دول غير آسيوية ، فيما عدا البرازيل فإنها ستحقق مكاسب قدرها 0.4 % بينما لا تحقق دول الخليج العربي مكاسب أو خسائر ، أما مكاسب الدول الآسيوية مرتفعة الدخل فتقدر بـ 1.3 % من إجمالي الناتج المحلي . أما مكاسب الهند والبرازيل فهي على التوالي 0.5 % و 0.4 % . مما يترتب عليه أن إجمالي المكاسب للدول النامية سيكون أكبر من إجمالي الخسائر.

أما على مستوى الصادرات فقد حاولت الدراسة تقدير الآثار المختلفة للجولة على مستوى الدول النامية وخلصت إلى أن تحرير التجارة سيترتب عليه زيادة في صادرات الدول النامية بمقدار 1.3 % . في حين سيكون للاتفاقية تأثير سالب على صادرات دول أفريقيا و الكاريبيب والباسيفيك على مستوى كل دولة على حدا.وقد تراوح التأثير السالب ما بين 8 % و 20 % بالنسبة للبانقلاداش وجمايكا ، وما بين 4 % و 6 % لإثيوبيا وملاوي وموزنبيق وغينيا ، بينما تحقق الصين والهند مكاسب تقدر بـ : 3.9 % و 7.7 % على التوالي.

---

(14) مرجع سابق ، ص 21.

أما على مستوى القطاعات في الدول النامية فنجد تفاوتا في الآثار فيما بين القطاعات المختلفة وبين الدول.فمثلا بالنسبة لقطاع الزراعة: حذرت دراسة (Tarr.et al. 1995) أن الدول النامية سوف يلحق بها خسائر مقدارها 2.3 مليار$ نتيجة لتخفيض دعم الصادرات ، في حين تحقق مكاسب قدرها 2.4 مليار$ نظرا لتخفيض دعم الإنتاج و 8.8 مليار$ نتيجة للقضاء على تشوهات الأسعار.

بينما تقدر دراسة (Salazer. Et al. 1993) أثر تحرير التجارة الزراعية على الرفاهية العالمية في حالة التحرير الكامل، والنتيجة أن العالم سيحقق مكاسب تقدر بـ 139 مليار$ يبلغ نصيب الدول النامية منها بـ 59.1 مليار$.

وبالنسبة لتأثير التغير في معدل التبادل التجاري للدول النامية الراجع إلى تحرير التجارة في السلع الزراعية، فالمكاسب المتوقعة للدول النامية هي 14 مليار$ توزع كالتالي :

النصيب الأكبر منها لدول أمريكا الجنوبية ويقدر بـ 9.2 مليار$ ، بالنسبة للدول الآسيوية يقدر بحوالي 5.9 مليار$ في حين تلحق الخسائر بدول الشرق الأوسط وأفريقيا مقدرة بحوالي 73 مليار$.

أما بالنسبة لاتفاقية تحرير الخدمات في إطار جولة أورجواي ، فإن هذه الاتفاقية محدودة في مداها وتعتبر أكثر أهمية كأساس في التحرير في المستقبل ، كما أن مدى الزيادة في قدرة الدول النامية على دخول أسواق الدول المتقدمة يعتمد على التغيرات التكنولوجية وهذا في ظل انخفاض القيمة السوقية عموما مع انخفاض الأسعار، مع ذلك توجد بعض الدراسات التي تشكك في المكاسب التي قد تعود على الدول النامية من اتفاقيات تحرير التجارة على الأقل في السلع ، لكن التحسن الفعلي في البيئة التجارية التي تواجه الدول النامية أقل من المتصور ، حيث تتحيز نماذج الدول المتقدمة في تخفيض التعريفات الجمركية ضد الواردات كثيفة العمل التي تعتمد عليها الدول النامية ، وبعد التنفيذ الكامل لاتفاقيات جولة أورجواي فإن متوسط التعريفات المطبقة من قبل أمريكا والإتحاد الأوربي واليابان وكندا على الواردات من الدول النامية سوف يبقى أعلى من متوسط التعريفات المطبقة على الواردات من الدول الأخرى (UNCTAD.1994).[15]

ثانيـــا : آثـــار العولمـــة الماليـــة :

ظهرت العولمة المالية نتيجة تحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها ، فقد قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود ، وأصبحت الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي ، وفي إطار اتفاقيات جولة أورجواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية تم إزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال وتعوق حرية المؤسسات المالية والمصرفية في ممارسة أنشطتها والترويج لخدماتها وترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض والتي توفر المعلومات

---

(15) مرجع سابق ، ص 22 ، 23 ، 25.

عن الأدوات المالية الجديدة التي تتعامل فيها تلك الأسواق (UNCTAD.1994) ، كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وابتكار أدوات مالية جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية ، كما أوضحت دراسة (Feldman and Kumer) أن تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع أسواق المال العالمية يترتب عليه اتجاه أسعار الفائدة المحلية إلى الانخفاض ، الأمر الذي يؤثر إيجابيا على الاستثمار ، وبزيادة

تكامل أسواق الدول النامية مع الأسواق العالمية جعلت ما يحدث في أي سوق يؤثر وبسرعة في الأسواق الأخرى المرتبطة ، وكمثال على ذلك أزمة العملة التايلندية في ماي 1997 التي بلغت ذروتها في جويلية حيث تخلت الحكومة التايلندية على سياسة تثبيت سعر الصرف في 02 جويلية 1997 وفي 11 جويلية لجأت الفيليبين إلى تعويم الـ PESO بعد فشلها في الدفاع عن ثبات سعر الصرف باستخدام معدلات الفائدة وعمليات السوق المفتوحة.

وفي 21 جويلية تعرضت العملة الماليزية للانهيار، وفي منتصف أكتوبر انهارت عملات كل من اندونيسيا وتايلاند بنسبة 30 % وماليزيا والفيليبين بنسبة 20 % وانخفضت أسعار الأسهم وارتفعت أسعار الفائدة في الفيليبين من 15 % إلى 42 % وفي تايلاند إلى أكثر من 30 % وانخفض حجم الاحتياطي النقدي الأجنبي في دول الأزمة في محاولة منها للمحافظة على سعر عملتها المحلية، حيث استخدمت تايلاند 23.4 مليار$ من إجمالي احتياطاتها البالغ 30 مليار$.

كما أدت زيادة العولمة المالية في السنوات الأخيرة إلى التأكيد على تقليل فاعلية السياسات المحلية، وبناءا على ذلك دعا (Tobin.1978) إلى التدخل في الأسواق المالية الدولية من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية عبر الحدود ، وتؤدي هذه الضريبة إلى تثبيت رأس المال قصير الأجل ، وهي التدفقات التي تزعزع الاستقرار، ولكنها لا تؤثر على التدفقات طويلة الأجل. (16)

ثالثا : أثر العولمة على الاستثمار الأجنبي :

حقق الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو في الستينات بلغ ضعف معدل نمو الناتج المحلي العالمي بينما تجاوز في الثمانينات أربعة أضعاف معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، واستمر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أوائل التسعينيات (UNCTAD.1996) وبلغ الاستثمار الأجنبي في عام 1996 حوالي 350 مليار$ بزيادة مقدارها 10 % عن عام 1995.

وقد ترتب عن العولمة زيادة المنافسة على الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدول المختلفة. بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية فإن عددا من العوامل الأخرى تقوم بدور مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه العوامل الإستقرار السياسي والأسواق المالية وأسواق التصدير ورأس المال البشري والنظام المالي والمصرفي وكفاءة وحجم القطاع الخاص وتوافر الأمان الشخصي.

---

(16) مرجع سابق ، ص 27.

كما أن انخفاض تكلفة العمل لم تعد كافية لجذب الاستثمار المباشر ، فالمستثمر يهتم بصفة أساسية بالإنتاجية وبجودة الإنتاج والمعايير والسعر العالمي. التحدي الآخر الذي يواجه البلدان النامية يأتي من انخفاض نصيب تكاليف العمل بسبب استخدام الآلة وتناقص دور العامل الأقل مهارة.

كما أن هناك ما يقلل من أهمية الإنتاج بالدول النامية في ظل العولمة، وهو الإنتاج الذي يتميز بالمرونة والابتكار المستمر والذي يسمح للمنتج بالتكيف بسرعة مع التغيرات في طلب السوق و تفضيلات المستهلك ويقود ما يسمى بأهمية الموقع العالمي.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات محرك العولمة، والتي تساهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث يبلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات 44000 شركة لها 280000 فرع أجنبي.ويعتبر (Dunnig. 81) هذه الشركات مصدرا لنقل المعرفة الفنية والإدارية والتنظيمية من خلال التدريب وتوفير العمالة المتخصصة، الأمر الذي يسهم في تضييق الفجوة التكنولوجية والتنظيمية بين الدول النامية والدول المتقدمة، وهناك من يعتبر أن الشركة الأم تحرص على ألا تكون وحداتها التابعة للدول النامية المضيفة ، منافسة لوحداتها وعملياتها القائمة بالدول الأم ، وذلك بشكل مباشر من خلال تقييد التصدير إلى الدولة الأم ، أو بشكل غير مباشر من خلال تقييد التصدير إلى دول أخرى.

والملاحظ في الآونة الأخيرة زيادة اختراق الشركات متعددة الجنسيات للأسواق الخارجية، وفي نفس الوقت زادت من قوتها في أسواقها المحلية وتكاملت أيضا عملياتها على النطاق العالمي لتخفيض التكاليف ومن ثم زاد الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم على الإنتاج وليس فقط القائم على التجارة. (17)

رابعا : العولمة وأثرها الاقتصادي في البلدان العربية :

- تمثل العولمة التي يشهدها الاقتصاد العالمي تحديا خارجيا وخطيرا للبلدان العربية واقتصادياتها، باعتبارها موجة جارفة من التحولات الاقتصادية والتقنية عبر العالم لا تقيد بحدود أو ضوابط ولا يمكن السيطرة عليها أو التحكم بها.
- وهناك جدل قائم بين ثلاثة تيارات فكرية متقابلة حول ظاهرة العولمة وأثرها الاقتصادي في البلدان العربية.
- **فالتيار الأول :** يرى أن العولمة أمر مفيد على وجه العموم وذلك لأننا نستفيد من التقدم التكنولوجي المتسارع ومن التكامل الاقتصادي العالمي الذي ربما يقيم فرصة لم يسبق لها مثيل للتخلص من الفقر ومنح ملايين البشر حياة أفضل بالرغم من أن العولمة ستؤدي إلى خسارة الدول العربية لبعض سيادتها في توجيه اقتصادياتها كما تريد. ويدافع عن هذا التيار مؤسسات العولمة المتمثلة في الشركات متعدية القومية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ورجال الأعمال.

(17) مرجع سابق ، ص 29 ، 30.

- **أما التيار الثاني :** فهو يرى أن العولمة واقع ونتيجة موضوعية لتطور قوى الإنتاج في الرأسمالية والتقدم العلمي والتقني ، وتقود إلى مزيد من التشابك والاندماج بين الاقتصاديات المختلفة باعتبار أن هذه العولمة بأبعادها الحالية تثار حولها ملاحظات وانتقادات جديدة وجدية أهمها مكاسبها التي لا

تمس إلا عددا قليلا لا يتجاوز 20 % من إجمالي سكان العالم ، في حين أن سلبياتها تطول معظم البلدان النامية وتؤدي إلى زيادة مشاكلها الاقتصادية وتعيق عملية التنمية فيها ، ويتبنى هذا التيار بعض المفكرين في بلدان العالم الثالث وبعض القوى اليسارية و الاشتراكية في الدول الرأسمالية.

- **أما التيار الثالث :** يرى في العولمة أحد شرور النظام الرأسمالي العالمي لأنها تسعى إلى تعويض اقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة عند انكماش أسواقها الداخلية ، وذلك بنقل المزيد من عمليات الإنتاج بكاملها من المراكز الرأسمالية الرئيسة إلى البلدان النامية والعربية خاصة مع الاحتفاظ بقيادة العملية الإنتاجية في العالم ، فالرأسمالية عن طريق العولمة تحاول حل مشاكلها الاقتصادية بتصديرها إلى بلدان العالم الثالث ، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الأغنياء غنى والفقراء فقرا، ويتبنى هذا التيار معظم القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والتي تعلم بدرجة الفقر والتبعية والبطالة والنهب المستمر لخيرات العالم الثالث عن طريق الشركات متعددة الجنسيات والتبادل التجاري غير المتكافئ. (18)

أهم آثار العولمة على البلدان العربية :

أولا : ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى انتقال مقومات السيادة الاقتصادية من سلطة الدول الوطنية إلى سلطة القرار الاقتصادي المعولم والصادر عن الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات الاقتصادية والعالمية ومراكز الرأسمالية المتقدمة ، وسيؤدي انتقال هذه المقومات إلى جملة أمور من أبرزها :

- تفكك قاعدة الدولة الوطنية ، وسقوط منطق الجغرافية الاقتصادية ، وسقوط منطق الحواجز الاقتصادية ومن ثم سقوط الأمن الاقتصادي أمام الأمن الاقتصادي المعولم.

ثانيا : شق وحدة العرب وخلق التناقضات بين بلدانهم والحيلولة دون ظهور تكتلات اقتصادية عربية موحدة بزيادة مشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي.

ثالثا : ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى فرض شروط اقتصادية قاسية على البلدان النامية ومنها البلدان العربية و أبرز تلك الشروط :

- فرض آلية السوق بلا مؤسسة سوق.
- فرض الرأسمالية بلا رأسمالية.
- فرض اللاهوية الاقتصادية بدلا من الهوية الاقتصادية.
- فرض نماذج التنمية الكونية بدلا من نماذج التنمية الوطنية.

---

(18) مها ذياب ، مرجع سابق ، ص 155 ، 156.

رابعا : في مرحلة متأخرة من هندسة اقتصاد القرن الحادي والعشرون ستؤدي العولمة الاقتصادية إلى عولمة الثقافة ومرحلة عولمة الثقافة إلى جانب عولمة الاقتصاد ستعين هوية عالمية في إطار اندماج اقتصادي تقني

ثقافي يقوم على تكثيف الاختراق الاقتصادي والثقافي للمراكز الرأسمالية في البلدان النامية ومنها العربية، ومن ثم السيطرة المعولمة على السياسات الاقتصادية ونماذج التنمية فيها.

خامسا : في تعدد أنماط الإنتاج في البلدان العربية كافة : نمط الإنتاج الرأسمالي ، نمط الإنتاج ما قبل الرأسمالي ، نمط الإنتاج غير الرأسمالي. فإن العولمة تهدف إلى تصفية أنماط الإنتاج غير الرأسمالية وفرض شروطها لصالح سيادة نمط الإنتاج الرأسمالي وحده وشروطه.

سادسا : تهدف العولمة إلى تحويل كل المنتجين المباشرين في البلدان العربية إلى العمل المأجور و إلى جعل دخولهم تعتمد على السوق فقط.

سابعا : ستؤدي العولمة حتما في البلدان العربية إلى تزايد البطالة بجميع أشكالها وأنواعها لأن التحول في شكل ملكية وسائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة ستؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة سيكون أقل بكثير من عرض قوة العمل. (19)

ثامنا : سترتفع فاتورة الغذاء المستورد للبلدان العربية بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية وإلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز.

تاسعا : سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لمدة طويلة من الزمن.

عاشرا : من المتوقع أن تؤدي العولمة إلى تعميق التخلف الاقتصادي في البلدان العربية ، وفقدان الترابط بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

أحد عشر : سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة من المركز إلى البلدان العربية والعالم الثالث، وتصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال، وبخاصة أن الصناعات الملوثة تعاني ضغوطا قانونية وشعبية واسعة في الدول المتقدمة، ولا توجد مثل هذه الضغوط في البلدان العربية.

ثاني عشر : من المتوقع تراجع عوائد النفط العربي ، باعتبار أن القوى العظمى هي التي تسعر البترول والدولار بما يناسب اقتصادها وما على البقية إلا أن ينصاعوا ، وكأن كل ما تبتغيه تلك القوى العظمى قد أصبح قضاءا وقدرا ، فلقد سبب التدهور في أسعار النفط تدنى دخول الدول المنتجة له (العربية) بحوالي 60 مليار دولار على سبيل المثال.

ثالث عشر : إن معظم التوقعات تتلخص في أن النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة سيستمر في التباطؤ وبذلك فهي بحاجة إلى أسواق واعدة في الدول النامية للمحافظة على استمرار الارتفاع في مستويات المعيشة وهكذا نجد أن النمو الاقتصادي في الدول النامية وخصوصا العربية يعتبر مطلبا أساسيا وضروريا لنمو الدول المتقدمة ويجب أن يتناغم مع هذا الهدف.

وهكذا فإن ظاهرة العولمة الاقتصادية ستؤدي إلى بلورة فكر اقتصادي جديد معولم يقوم بإحلال نماذج التنمية الكونية محل التنمية المستقلة، والسيادة الاقتصادية العالمية محل السيادة الاقتصادية الوطنية متخطيا كل الحواجز و الحدود، مشيرا إلى أن الخوصصة هي الخطوة الأولى لتطبيق العولمة الاقتصادية. (20)

خامسا : الجزائر في مواجهة تحديات العولمة :

لقد حدثت تغيرات اقتصادية عالمية سريعة في الربع الأخير من القرن العشرين ، كان لها تأثير كبير في معظم اقتصاديات العالم ومن أهم خصائص هذه التغيرات أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد السبب و النتيجة ويمكن تلخيص أهم التغيرات الاقتصادية العالمية في أواخر القرن العشرين في : زيادة موجة التحرر الاقتصادي – إقامة منظمة التجارة العالمية – تزايد قوة التكتلات الدولية – ظهور العولمة وسرعة انتشارها .

و الجزائر ليست في منأى عن هذه التغيرات العالمية، و السؤال الذي يطرح في هذا السياق هو عن الموقع الذي تحتله الجزائر من الناحية الاقتصادية خاصة في ظل العولمة. في هذا الصدد و بكل أسف فالمؤشرات الراهنة في كل المجالات و على جميع المستويات ليست مشجعة .

فالجزائر باعتبارها واحدة من دول الجنوب التي تخضع لتأثيرات العولمة وآلياتها مثل البنك العالمي و صندوق النقد الدولي، ارتبطت باندراجها ضمن النسق الرأسمالي وتشجيع الخوصصة، مما أظهر عددا من النتائج المروعة المتجسدة في تراكم المشكلات و عدم الاستقرار والمديونية الخارجية و ضعف الأداء الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي .

ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر و محاولة الانفتاح الاقتصادي تبقى آفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي بعيدة المنال إذا لم تتغير الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للجزائر، فهي تعاني من صعوبات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لعدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وعدم توفر رأس المال البشري و العمالة الفنية ، وضعف الإنتاج ، إضافة إلى عدم الإستقرار السياسي ، وارتفاع مستويات الدين الخارجي الأمر الذي يترتب عليه عدم القدرة على مواجهة تحديات العولمة إذا لم تتوفر الحلول المناسبة. (21)

إذا كان التكتل قد أصبح اليوم ضرورة ملحة لمواجهة تكتلات العولمة، فإن الجزائر مدعوة لتطوير اقتصادها والعمل على إعادة التكتل المغاربي وتشجيع تكتل اقتصادي عربي وإحداث سوق عربية مشتركة.

وعلى هذا الأساس فإن الجزائر في حاجة ماسة إلى إجراء تغييرات جذرية لإعادة ترتيب البيت وحشد الموارد والإمكانات المتاحة لتحقيق تنمية حقيقية تعتمد على الذات وتحاول خلق آليات التعاون المتكافئة مع مختلف النظم الجهوية والأسواق العالمية.

---

(20) مرجع سابق ، ص 159 .

(21) إسماعيل قيرة ، العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد ، ملتقى دولي حول العولمة و الجزائر ، جامعة منتوري ، قسنطينة نوفمبر 1999 ص 08.

وإذا كانت الجزائر اليوم تتجه نحو إعادة السلم والاستقرار، فإن الحاجة مازالت ملحة لعقلنة مختلف النظم من تربوية واقتصادية، وتشجيع البحث العلمي واعتماد العلم كأساس لتحول معقلن يقوم على الوحدة الوطنية والمبادرة والعدل والمساواة ومحاربة كل أشكال الفساد التي صارت تعوق عملية التنمية بكل أشكالها.

ولابد من اغتنام الفرص لوضع أسس التعاون الاقتصادي العربي للدخول في النظام العالمي الجديد(العولمة) والمتمثلة في :

1- دعم الإصلاحات الاقتصادية في الدول العربية.
2- قيام سوق عربية لرأس المال وحركته.
3- حرية انتقال عناصر الإنتاج والإنتاجية وقوة العمل والأشخاص ورأس المال بين الدول العربية.
4- توحيد السياسات النقدية والمالية والجمركية والنقل والتجارة الخارجية.
5- خلق مرصد عربي اقتصادي اجتماعي.
6- وضع تصور مستقبلي لموقع الوطن العربي في المحيط الإقليمي والدولي.
7- وضع إستراتيجية بناء القدرة التنافسية.
8- الارتقاء بالقدرات البشرية على مستوى الوطن العربي.

أخيرا وبالرغم من مشاكل الوضع الحالي التي تعيشها الجزائر في مختلف المجالات نؤكد أن هناك إمكانيات معتبرة تمتلكها الجزائر لتحقيق ما تصبوا إليه، كما أنه من الواضح اليوم أن أي اقتصاد لا يستطيع بمفرده أن يواجه عالم التكتلات والمنافسة والاختراق، الأمر الذي يتطلب تشجيع وتقوية الإتحاد المغاربي والسوق العربية المشتركة إلى جانب تشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية في مختلف المجالات. (22)

لقد أصبح العالم أكثر تداخلا ولكنه لم يصبح بالضرورة أكثر تشابها ، ولا شك بأن التكنولوجيات الجديدة قد ساهمت في رفع وتيرة تداخل العلاقات على صعيد العالم أجمع ، كونها إذا ألغت المسافات الجغرافية ، فلا تزال هناك فروقات كبيرة على المستوى الاقتصادي بالخصوص.

فعلى الرغم من تزايد تأثير العولمة الاقتصادية وتكامل الاقتصادات الوطنية، لابد من التأكيد على ضرورة التمييز بين الاقتصاديات الوطنية والدولية لأنه لابد أن تختلف من دولة لأخرى، ثم إن الدول والقوى الفاعلة الأخرى ستحاول استخدام قوتها من أجل التأثير على النشاطات الاقتصادية بأقصى درجة ممكنة لمصالحها الاقتصادية والسياسية انطلاقا من شن الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات شرسة ضد المفهوم السيادي للدولة في الدول النامية تحت ذرائع مختلفة كعدم الكفاءة الاقتصادية، وسوء توزيع هذه الموارد، وعدم تدوير الدواليب الاقتصادية وخنق التنمية وكان مصير التنمية في هذه الدول يرتبط ارتباطا مصيريا بإزالة المفهوم السيادي.ولكن كيف يمكن أن نجمع نحن الدول العربية بين الديناميكية الاقتصادية من جهة والعدالة الاجتماعية ومراعاة الهوية المحلية من جهة أخرى.

---

(22) بلقاسم سلاطنية ، مرجع سابق ، ص 15.

إن عملية النهوض مع التحديات الضخمة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات تحتاج إلى برامج تنموية تستوعب استراتيجيات التعامل الجديد فضلا عن الحاجة لدراسة المعوقات الأخرى الناشئة من خلال مواجهة هذه التحديات.

ولقد حققت تجارب التكامل الإقليمي الحديثة قدرا من النجاح جدد الأمل لدى الدول النامية في أن الوقت لم يفت بعد للحاق بقطار النمو ومواجهة كل تحديات العولمة.

obeikandl.com